جددت إدانتها لجميع أشكال الإرهاب ومظاهره

الكويت قرار مجلس الأمن برفع التجميد عن «لجنة الدعوة» يعكس شفافية العمل الخيري في البلاد

■ العجمي: نسعى دائما للوصول إلى كل مكان في العالم بغرض الإسهام في تخفيف معاناة الشعوب

■ الشعب السوري يعاني كارثة إنسانية متفاقمة أدت إلى زيادة أعداد اللاجئين إلى 4 أضعاف

مشعان العجمي يلقي كلمة الكويت

«كونا»: ثمنت دولة الكويت القرار الذي اتخذته لجنة الجزاءات في مجلس الأمن الدولي الشهر الماضي برفع التجميد عن لجنة الدعوة التابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي الكويتية مجددة إدانتها لجميع أشكال الإرهاب ومظاهره.

جاء ذلك في كلمة لوفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ألقاها السكرتير أول مشعان ضيدان العجمي أمام اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة في دورتها الـ68 مساء أمس الأول، خلال مناقشتها «التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي».

وقال العجمي إن ذلك القرار «شهادة لشفافية العمل الخير الكويتي وشفافية الدعم الذي تقدمه دولة الكويت الى العمل الانساني وخصوصا وأن دولة الكويت لا تدعم الا الأعمال الانسانية» مؤكدا ان الجمعيات والهيئات الخيرية الكويتية «تعمل بكل شفافية وتسعى دائما للوصول الى كل مكان في العالم بغرض الاسهام في تخفيف معاناة الشعوب الفقيرة».

وحول دور الكويت في دعم الجهود الانسانية في العالم ومساعدة منظمات ومؤسسات العمل الإنساني على القيام بأعمالها الخيرية قال العجمي إن دولة الكويت استجابت لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لاستضافة مؤتمر دولي للمانحين لدعم الشعب السوري والذي عقد في 30 يناير من العام الحالي.

واوضح أن المؤتمر استقطب اهتماما عالميا على كافة المستويات ونجح بتعهد الدول المشاركة في المؤتمر بجمع مبلغ 5ر1 مليار دولار أمريكي ساهمت فيه دولة الكويت ب300 مليون دولار أمريكي وقامت بتسليم المبلغ كاملا لأجهزة ووكالات الامم المتحدة المختصة.

ولفت الى أن الشعب السوري الشقيق يعاني اليوم كارثة إنسانية متفاقمة أدت الى زيادة أعداد اللاجئين السوريين إلى اربعة أضعاف حيث يعاني الآن مليونا شخص وطأة التهجير.

وجدد العجمي إدانة دولة الكويت «للارهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة مستمرة وقاطعة وقوية أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه» مؤكدا في الوقت نفسه عدم ربطه بدين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

ودعا جميع الدول إلى اتخاذ تدابير فاعلة لمكافحته ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره ومن بينها الصراعات الطويلة الأمد التي لم تحل بعد وانتهاكات حقوق الانسان والافتقار الى الحكم الرشيد.

وقال أن دولة الكويت «تستنكر الاعمال الإرهابية التي شهدتها مؤخرا كلا من جمهورية العراق الشقيق وجمهورية كينيا الصديقة».

وذكر بحرص دولة الكويت على مناهضة الإرهاب وذلك من خلال تصديقها على معظم الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحته مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وانضمامها هذا العام لاتفاقية الامم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1999.

واكد ان دولة الكويت تولي أهمية بالغة لمشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب وتحث الدول على تضافر الجهود للانتهاء من وضعها.

ودعا العجمي الى الأخذ بعين الاعتبار أهمية أن تشمل تلك الإتفاقية «تعريفا واضحا وشاملا لمعنى الإرهاب وإرهاب الدولة وعدم خلط ذلك مع حق تقرير الشعوب في المقاومة المشروعة ودفع العدوان وتقرير المصير».

يذكر أن رئيس بعثة دولة الكويت الدائمة لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي أعلن اوائل الشهر الماضي أن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 1267 قررت رفع اسم «لجنة الدعوة الاسلامية» الكويتية من لائحة العقوبات.

في كلمة لوفد الكويت أمام اللجنة الإنسانية والثقافية التابعة للمنظمة

المزيني: مستمرون في دعم جهود الأمم المتحدة لتوفير الرعاية الاجتماعية لكل سكان العالم

■ وجود نظام حماية ضمن إطار مؤسسي متكامل يحد من انتشار مظاهر عدم المساواة وانعدام التكافؤ

علياء المزيني

نيويورك - «كونا»: أكدت الكويت دعمها جهود منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في وضع تدابير توفير الرعاية الاجتماعية لجميع الفئات من سكان العالم من أطفال وشباب ومسنين ومعوقين.

جاء ذلك في كلمة لوفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ألقتها الملحقة الدبلوماسية علياء عبدالله المزيني أمام اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة في دورتها الـ68.

وقالت المزيني خلال مناقشة اللجنة موضوع التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة انه في حين يستعد المجتمع الدولي للاحتفال في عام 2014 بالذكرى السنوية الـ20 للسنة الدولية للأسرة تشجع الحكومة الكويتية إقامة شراكات فاعلة بما يدعم وضع السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسرة وتنفيذها وتقييمها.

وأوضحت أن من شأن وجود نظام حماية اجتماعية ضمن إطار مؤسسي متكامل للجميع أن يحد من انتشار مظاهر عدم المساواة وانعدام التكافؤ في الفرص والإقصاء وسوء توزيع الخدمات الاجتماعية دون أن يكون بديلا عن تدابير الإصلاحات الهيكلية الضرورية.

وشددت على أهمية وجود توعية شاملة من خلال إستراتيجية تعليم تركز على مبادئ العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

وأشارت الى أن المخرج الوحيد للوصول إلى تعزيز التنمية في مختلف بقاع العالم هو التزام المجتمع الدولي بما اتفق عليه في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية وبالأخص ما نتج عن مؤتمر «ريو20+» للتنمية المستدامة الذي عقد عام 2012.

ورأت ان ذلك المؤتمر كان فرصة لدعم وتعزيز التكامل بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وجعلها في صلب جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 والأمل الذي يصبو المجتمع الدولي إلى تحقيقه.

وأشارت إلى أن دولة الكويت قدمت منحا وقروضا ومعونات فنية لدعم مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أكثر من 100 دولة في العالم عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي أنشئ عام 1961 إيمانا منها «بأهمية تضافر الجهود المشتركة وتقاسم المسؤوليات كمجتمع دولي لتحسين رفاه شعوب العالم ونوعية حياتهم».

وعلى الصعيد القومي قالت المزيني ان الكويت تؤكد ضرورة النهوض بقضايا الشباب وتشجيع المبادرات الوطنية التي يطرحها الشباب وذلك ضمن رؤية مستقبلية بعيدة المدى ترتكز على دعم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وأوضحت ان هذه الرؤية تهدف إلى تعزيز ما يقوم به الشباب من أدوار وأنشطة بتبني مبادراته في إنشاء المشروعات الصغيرة وتوفير الموارد المالية والإدارية اللازمة لها والنهوض بمشاركة الشباب المجتمعية وشغل أوقات فراغه بصورة إيجابية إضافة إلى تأكيد دوره في وضع الخطط التنموية واشراكه في عمليات اتخاذ القرارات.

وفيما يتصل بالمسنين قالت المزيني إن الكويت حرصت على الاهتمام بهذه الفئة وعلى توفير سبل الراحة لها وهي تحتفل سنويا باليوم العالمي للمسنين تكريما لدورهم في المجتمع.

وأكدت ان الكويت تسعى جاهدة إلى تحسين الخدمات والخطط والبرامج الموجهة للمسنين من خلال مواكبة آخر التطورات العالمية في مجال خدمة كبار السن وحفظ كرامتهم ومن ضمنها تفعيل دور اللجنة الوطنية لكبار السن وتطبيق مشروع جليس المسن والتدخل المبكر للمسنين اضافة إلى إنشاء مركز تطوعي للمتقاعدين لخدمة المسن.

وقالت ان ذلك يأتي انطلاقا من توصيات الأمين العام وتشجيعه للدول الأعضاء على دعم المبادرات الرامية إلى إدماج كبار السن في المجتمع وتمتعهم بكامل حقوقهم واستنادا إلى ما أكدت عليه خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2002 من ضرورة إقامة مجتمع لكل الأعمار تتاح فيه لكبار السن فرص المشاركة في العملية الإنمائية.

وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة قالت المزيني إن انضمام دولة الكويت إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوقهم في أغسطس الماضي «يعكس الإرادة السياسية الواضحة لدعم هذه الفئة».

واشارت الى أن مواد القانون رقم «8» الذي صدر عن مجلس الأمة الكويتي في سنة 2010 تضمنت معظم بنود الاتفاقية ومنحت المعوقين مزايا كثيرة وذللت العقبات التي قد تعترض طريقهم في مجالات عديدة وخاصة التعليم والعمل.

ولفتت في هذا الصدد الى أن مواد القانون الذي صدر لخدمتهم وتمكينهم وتفعيل مشاركتهم وإدماجهم في المجتمع أتت لتكون في صلب سياسات التنمية وبرامجها وخاصة فيما يتعلق بتيسير الوصول الى المرافق العامة.

وشددت الملحقة الدبلوماسية الكويتية علياء المزيني اخيرا على أن دولة الكويت تحرص على أن تكون قضية إدماج ذوي الإعاقة وإشراكهم بفاعلية في التنمية في صدارة أولويات الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015.

طالب النواب بالابتعاد عن إطلاق الشعارات وتفعيل أدواتهم الدستورية

بن حثلين: جمود القضية الإسكانية تنفيع للمتنفذين

■ إنشاء المدن العمالية أحد الأسباب الرئيسية لحل المشكلة والتباطؤ الحكومي سببه الضغوط

راكان بن حثلين

طالب الناشط السياسي راكان خالد بن حثلين الحكومة بعدم صم اذانها عن أصوات المواطنين التي تعالت بالمطالبة بإيجاد حل لمعاناتهم في القضية الاسكانية، سواء عن طريق الاستفتاء الذي اجراه مجلس الامة حول الاولويات بنظر المواطنين، او من خلال حملة «ناطر بيت»، رافضا مماطلة الحكومة في حل هذه القضية، معتبرا ان جمود القضية الاسكانية السبب فيه هو التنفيع والمحاباة للمتنفذين.

وبين بن حثلين ان الحل للقضية الاسكانية واضح ولكن يبدو ان هناك من لا يريد ان يضع اصبعه على الجرح، اما خوفا او مجاملة لأصحاب النفوذ، او لوجود مصالح مشتركة تجمعه معهم، مشددا على ان اساس العلة هو احتكار الاراضي من قبل الدولة من جهة، ومن قبل تجار العقار من جهة اخرى، مما اوقع المواطن البسيط ضحية بين الطرفين.

واكد ان الدستور الكويتي نص على ان الدولة ترعى مصالح المواطنين، وبالتالي فإن من اولى واجبات الدولة ضمان السكن الكريم للمواطن الكويتي، مستغربا ان تبلغ القضية كل هذا الحجم في الوقت الذي تتمتع فيه الدولة بإمكانات وفوائض مالية ضخمة. ولفت الى ان الحكومة عودتنا دائما بالتلكؤ والمماطلة في تفهم معاناة الشارع، وعدم الدفع بالحلول، مشيرا الى ان انشاء المدن العمالية التي اقرها مجلس الامة في احد المجالس السابقة احد الحلول الرئيسية للمشكلة، ولكن الحكومة لم تفعل القانون بسبب ضغوط بعض المتنفذين الذين وجدوا ان انشاء هذه المدن سيحد من زبائنهم والمستاجرين في عقاراتهم، مما يؤدي في النهاية الى هبوط اسعار العقار والايجارات بشكل عام، وانهاء جزء كبير من معاناة المواطن الذي اصبحت جيوبه تحلب تنفيعا وارضاء لتجار العقار والمتنفذين.

وطالب اعضاء مجلس الامة بعدم الاكتفاء بالتنظير ورفع الشعارات واطلاق الوعود تلك الوعود، مشددا على ان الوعود بحاجة الى ترجمة على ارض الواقع من خلال الزام الحكومة بتشريعات حاسمة تضع حلولا جذرية للقضية الاسكانية، وتفعيل الادوات الدستورية لمحاسبة الحكومة على اي اخفاق او تاخير في تنفيذ هذه التشريعات، مؤكدا على اهمية ان يكون من بين هذه التشريعات التزام الدولة بسداد قيمة الايجار كاملة عن كل مواطن الى حين توفيرها السكن الخاص به، وعدم ترك التجار يستغلون معاناتهم بزيادة قيم الايجارات.

كما اكد على ضرورة تحرير الاراضي المحتكرة من قبل الدولة بالقدر الذي يكفي لإنشاء الوحدات السكنية التي تغطي جميع الطلبات الاسكانية المتراكمة، وزيادة قيمة القروض بما يمكن المواطن من مواجهة ارتفاع اسعار مواد البناء، او التعاقد مع شركات عالمية لإنشاء البيوت ذات المواصفات الحديثة.

الرومي وجيلاني بحثا العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها

باكستان استضافت الجولة الأولى من المشاورات السياسية مع الكويت

السفير محمد الرومي والوفد الكويتي مع وزير الخارجية الباكستاني

■ المناقشات شكلت منصة مفيدة لتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية

اسلام اباد - «كونا»: بحث مدير ادارة آسيا في وزارة الخارجية السفير محمد أحمد المجرن الرومي مع وزير الخارجية الباكستاني جليل عباس جيلاني مساء أمس الأول، العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها والمسائل الاقليمية والآسيوية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

ورافق السفير الرومي في لقائه مع الوزير جيلاني كل من سفير دولة الكويت لدى باكستان نواف عبدالعزيز العنزي والسكرتير الثاني في ادارة آسيا بوزارة الخارجية فرج محمد الهاجري.

وجاء هذا اللقاء على هامش استضافة وزارة الشؤون الخارجية الباكستانية الجولة الأولى من المشاورات السياسية بين باكستان ودولة الكويت.

وذكر بيان صحافي رسمي ان السفير الرومي ترأس وفد الكويت الى المشاورات في حين ترأس الجانب الباكستاني وكيلة وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا نائلة شوهان.

وتزامنت الجولة الأولى من المشاورات السياسية الثنائية مع الذكرى الـ50 لاقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حيث أشار البيان الى ان الجانبين وافقا على تنويع وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك تشجيع الاستثمارات والانعقاد الدوري للجنة الوزارية المشتركة والانتهاء من مشاريع التنمية التي يمولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

وأوصت الجولة الأولى بحسب البيان بإمكان إقامة روابط بين وزارة الباكستانيين في الخارج ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية لتسهيل تصدير القوى العاملة الباكستانية الماهرة إلى الكويت.

وأضاف البيان ان الجانبين أكدا أيضا ضرورة التبادل المنتظم رفيع المستوى بما في ذلك تبادل الوفود البرلمانية وزيارات جهات القطاع الخاص. واعتبر ان الجولة شكلت منصة مفيدة جدا لاستعراض كافة جوانب العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك واستكشاف سبل إزالة العراقيل التي تقف أمام زيادة تعزيز علاقات الصداقة القائمة بين باكستان والكويت.

خلف أضراراً مادية فقط دون وجود إصابات بشرية

«الإطفاء» سيطرت على حريق في عمارة مخصصة لعيادات طبية بالجابرية

■ رجال الإطفاء هرعوا إلى مكان الحريق بعد ورود بلاغ عنه وقاموا بإخلاء العمارة بالكامل

عمال البلدية ينظفون آثار الحريق

اعلنت الادارة العامة للاطفاء سيطرتها على الحريق الذي اندلع مساء أمس الأول، في عمارة مخصصة لعيادات طبية في منطقة الجابرية مبينة ان الحريق خلف اضرارا مادية فقط دون اية اصابات بشرية.

وقال نائب المدير العام لقطاع المكافحة وتنمية الموارد البشرية في الادارة العميد خالد المكراد لـ «كونا» ان رجال الاطفاء هرعوا الى مكان الحريق بعد ورود بلاغ عنه وقاموا باخلاء العمارة بالكامل من السكان ثم اخلاء المباني المجاورة كاجراء احترازي. واضاف ان رجال الاطفاء باشروا عملية مكافحة الحريق من الخارج ثم انتقلوا الى المكافحة في داخل المبنى حتى تمت السيطرة على الحريق واخماده بشكل كامل.

واوضح ان الحريق طال عمارة مخصصة للعيادات الطبية كانت مغطاه بالالمنيوم الخفيف الذي يغطي طبقة عازلة سريعة الاشتعال ما تسبب الى جانب سرعة الرياح في انتقال النار من الادوار الارضية الى العلوية.

وذكر ان فرق التحقيق المتخصصة ستباشر عملها بعد الانتهاء من عملية مكافحة الحريق لمعرفة ملابسات واسباب الحريق مشيرا الى ان احد رجال الاطفاء نقل الى المستشفى اثر تعرضة لاختناق بسيط.

في سياق متصل، وفي إطار تعاون بلدية الكويت مع رجال الإطفاء قامت إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية حولي فور حصولها على إذن النظافة من الإدارة العامة للإطفاء بتنظيف بقايا حريق عمارة الجابرية المتواجدة في الطريق والساحات المحيطة العمارة.

وأوضح مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية حولي عبدالعزيز اليحيا أن الإدارة توجهت إلى مكان الحريق فور علمها بالحادث بعد تجهيز عدد من العمال والآليات تحت إشراف مراقب عام النظافة حمدان العريان الذي ظل متواجدا بمكان الحريق حتى ساعات متأخرة من الليل لمتابعة أعمال التنظيف والتأكد من سلامة الطريق والساحات المحيطة بالعمارة.